عن مشروع الدستور أتحدث 154
نعم للدستور رغم اعتراضي على بعض مواده..... 162
ماذا يعني مشروع إقليم قناة السويس؟ 165
الفصل الثالث: 3 يولية وسيطرة جهاز الدولة 173
الإطاحة بمرسي انقلاب صريح على دستور ديمقراطي 175
الصراع القائم الآن هو بين الديموقراطية والانقلاب العسكري
وليس بين الإخوان ومعارضيهم..... 177
ما معنى الانقلاب العسكري؟ 182
عن القضاء والسياسة..... 190
قانون منع المظاهرات ودلالته الدستورية 198
مشروع الدستور حدث سياسي وليس عملًا قانونيًّا..... 205

مقدمة
(1)

قصدت من هذا الكتاب بيان رؤيتي عن الوضع في مصر، حسبما آل إليه الأمر بعد ثورة 25 يناير سنة 2011، انتهت المرحلة المؤقتة الانتقالية التي قامت لإعداد المسرح السياسي بعد الإطاحة بأركان نظام الحكم السابق على الثورة، وتشكلت مؤسسات سياسية جديدة بانتخابات حرة ونزيهة، أشرف عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في عهد قيادته السابقة التي ساهمت في أحداث الثورة، وتشكلت هيئة تأسيسية لوضع الدستور الجديد بطريقة شعبية من خلال ما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية وحسبما قررت أحكام دستورية استفتي عليها الشعب في 19 مارس 2011، ووضع الدستور الجديد في ظل مؤسسات منتخبة، وأذن الأمر بدخول مصر في عهد نظام ديموقراطي يُرهص باستقرار حميد من خلال هذه المؤسسات التي تتداول السلطة عليها دوريًّا وفقًا للإرادة الشعبية .

ولكن العجيب أن الفترة الانتقالية التي كان المتصور أن تكون مرحلة اضطراب وعدم تحدُّد، كانت أكثر استقرارًا واتزانًا من المرحلة التي تلتها، والتي كان من المتصور أن يبدأ بها الاستقرار والتوازن مع وضع الدستور ونشوء مؤسساته المنتخبة، وهو ما نحياه الآن .

لذلـك رأيـتُ أن أتعامل مع هذا الأمـر في الكتابة عنه، لا بما اعتدت أن أفعل بطريقة المؤرخين أو القضاة من دراسته، إنما رأيت أن أتعامل معه بوصفي «شاهد عيان» أضع شهادتي أمام القارئ بأن أصف الحدث كما رأيته عند حصوله. وهذا لا يعنـي أن الكاتب لا يتحمل مسئولية ما تحمله شـهادته من وصف للحدث، بالعكس فإن الشهادة لا تأتي بذكر حادث مجرد عن التعليق، إنما تأتي به بما يشمل وجهة نظر الشـاهد إبان جريان الأمر الموصـوف. ونحن هنا لا نقيِّم الأمر تقييمًا تاريخيًّا متكاملًا، فالأحداث الجارية لم تتم فصولها بعد، ولكننا نبادر بتسجيل ما لدى مشـاهدي الأحداث ومعاصريها من رؤى وردود أفعال مما يفيد من بعد في تكامـل التصور التاريخي للأمور بعد تمامها. ولذلـك فأنا أدعو كل من ينظر من قارئ في عملي ممن عاشوا هذه الأحداث أن يثبتوا رواياتهم ورؤاهم العينية عنها خدمة للتاريخ.

ولعل الدراسة الأولى في هذا الكتاب توضح رؤيتي وكيف أنظر إلى الأحداث في سـياقها الجاري بعد الثورة وبعد إزاحة نخبة حكم حسـني مبارك عن مراكز السـلطة السياسـية، أو بحسـبان أن الصراع بين القوى السياسـية التي شاركت في الثورة لم ينحسـم لصالح إحداهـا أو بعضها دون البعض الآخر، وهو وضع لا يـزال قائمًا إلى الآن رغـم ما اعتراه مـن تغيرات كبيرة بـما جـرت في 3 يوليـه 2013 وما بعدها.

وثمة نوع من تصور الأحداث والأخطاء التي جرت بعد ظهور سلطة شعبية منتخبة وهي غريبة عن جهاز الدولة، فحوصرت من هذا الجهاز، واجتمع عليها هذا الحصار مع حداثتها السياسية وغربتها التامة عن التعامل في مجال العلاقات السياسـية، ممـا أدى إلى ما تعثـرت فيـه من أخطـاء، ومما كشـف ما بها من وهن، ومما شـجع خصومها على سرعة الإطاحة بهـا. لقد اجتمع عليها كل من خصوم الثـورة مع خصومها هي ممن كانوا شـاركوا في الثورة مشـاركة فعالة، فسـقطت سـقوطًا لا تزال آثاره تتوالى حتى كتابة هذه السـطور. واستفاد أعداء الثورة من

هذا الوضع فعادوا يعملون بإصرار على استرداد السلطة من جديد، ولا يزالون يجتهدون في ذلك بعد أحداث 3 يولية 2013 .

(2)

كان الـصراع بعد سـقوط حسـني مبـارك قد تبلـور في ثلاث قوى سياسـية تكلمـت عنهـا الدراسـة الأولى مـن هـذا الكتـاب، وهي جهـاز الدولـة ونواته الجيـش، والتيار الاسـلامي ونواتـه جماعة الإخوان المسـلمين، والتيـار الليبرالي ونواتـه الإعـلام، وأقصد بالنواة ما تتركز فيه أهم قوة سياسـية منظمة. وأضيف الآن أن الـصراع بـين التيـار الإسـلامي والتيار الليبرالي اسـتقطب على أسـاس عقيدي وليس سياسـيًّا، واشـتعل هذا الصراع فور سـقوط نظام حسـني مبارك حتى غطى على كل وجوه الصراع الأخرى التي يمكن أن تظهر حول السياسات الجاريـة خارجيـة أو داخلية أو حول بناء الدول الديمقراطي أو حول المشـاكـل الاقتصادية والاجتماعية، فكان الصراع صراعًا ثقافيًّا .

بينـما الصراع بين القوى الإسـلامية وأجهزة الدولة قام على أسـاس سـياسي فيـما يظهـر لي؛ ذلـك أن السـلوك الديموقراطـي أدى إلى ظهـور منتـصر للاتجاه الإسـلامي المتمثل في الإخـوان المسلمـين والسلفيين، وأجهـزة الدولة – فيما لا أزال مقتنعًا به – لا تعادي التوجه الإسلامي حتى بين رجالها، إنما تعادي الانتماء لتنظيم شـعبي يتحدى الانتـماء الوحيد للدولة بوصفها المؤسـسي، وهي تعادي أي تنظيم شـعبي مستقل عن إرادتها، وتتناسـب درجة عدائها له بمدى انتشاره بـين الجماهير ومدى قوته الشـعبية المنظمـة. ونحـن نعـرف من خبرة السـنوات السـابقـة أن المهنيين – وهم العمود الفقري في جهاز الدولة – هم جزء هام من تشـكيل النقابـات المهنيـة مـن مهندسـين وأطباء ومحامين ومعلمين ومحاسـبين، وهذه النقابات كان للإسـلاميين في تشـكيلها سـهم كبير، ولذلك نلحظ أن من

رجال الدولة من يقبل النشاط النقابي للإسلاميين، ولكنه يرفض ويعادي نشاطهم السياسي المستقل بتنظيمات خارج إرادة الدولة، ولذلك فهي معركة سياسية بين الديموقراطية والاستبداد .

ولذلك كانت المعركة معركتين؛ إحداهما ثقافية حول مدنية الدولة وإسلاميتها والأخرى سياسية حول الديموقراطية أو الاستبداد. ونحن هنا عندما نتكلم عن الدولة بين الدين والعلمانية، علينا أن نوضح أن جهاز الدولة هو كيان تنظيمي أو نموذج تنظيمي، وأن الدين هو مرجعية ثقافية، الجهاز مؤسسة أي علاقة تنظيمية، والدين فكر، الدول تتحرك بالقرار أو الأمر الصادر، والفكر المرجعي إطار لتعرف الصواب والخطأ .

(3)

إن القوى الثلاث المذكورة، ظهر في مجري الصراع أن اثنتين منها فقط هما القادرتان على الوصول إلى السلطة بذواتهما؛ جهاز الدولة لما يتبوأ من مكانة تنظيمية في صلب أجهزة المجتمع وما يمارسه من سياسات على طول المدى السابق ولما يحوز من قدرات مادية، وأن تشكله المؤسسي وطول مراسه يشكل قوة سياسية بذاته، ثم هو يقبض على ما تحوزه الدولة من مال وسلاح وما يتوافر في رجالها من خبرات ومهارات. والقوة الثانية هي التيار الإسلامي لما يحوزه من تشكلات تنظيمية جماهيرية به تكاد تكون هي وحدها القائمة في الساحة الاجتماعية بعيدًا عن سيطرة الدولة، والتنظيم المؤسسي في يقيني يشكل قوة بذاته، فضلًا عن قدراته التعبوية بين الجماهير، بما أفاد في الفترة الماضية أنه من كُفل له وحده النجاح في الانتخابات التي جرت حرة ونزيهة بتأييد شعبي واضح.

أما الاتجاه الليبرالي سواء الليبراليون الأقحاح أو اليساريون، فليست لهم قوة تنظيمية قادرة بذاتها على الوصول للسلطة في الدولة. ولكن هذا الاتجاه له الغلبة

في وسائل الإعلام، وهذا ما يجعل أجهزة الدولة تحتاج احتياجًا شديدًا إلى هذا الاتجاه إذا ما قررت أن تواجه التيار الإسلامي. وأهمية هذا التيار تظهر من أن له وجودًا عضويًا بأجهزة الدولة وبين المهنيين وخاصة في مجالات الثقافات العامة وبين النخب في الفكر السياسي والاجتماعي، ويزيد أهميتهم أنهم بتشكلهم الثقافي يمكنهم أن يروجوا مفاهيم مرجعية تواجه الثقافة العامة الشعبية السائدة لدى الجماهير وتعتمد عليها أجهزة الدولة في تسويغ سياستها؛ لأن المرجعية الوضعية باعتبارها مستندة إلى ثقافة نخبوية غير سائدة شعبيًا يمكن أن تسند نظم حكم وسياسات لا تستند إلى المرجعية الشعبية السائدة دون أن تستطيع الجماهير أن تناقشها أو تحاسبها عليها لا سيما أن النموذج الديموقراطي في تشكيله الصميم قد أنتج انحيازًا لذوي الثقافة الشعبية السائدة .

إن هذا الاتجاه الليبرالي في الفترة الانتقالية كان في مجموعه يرفض الاتجاه الديني ويعتبر أهم معاركه هي المعركة الفكرية وليست السياسة الاجتماعية، وهو من أطلق في وقت مبكر شعار «مدنية الدولة» بحسبانه هو ما يتعين أن تستهدفه الثورة في مواجهة التيار الإسلامي، وكان يصدر في ذلك عن تقديره الواقعي بأنه ما دامت المسألة صارت معلقة على انتخابات شعبية ونزيهة فإن التيار الإسلامي هو من سيتولى السلطة؛ لما يعرفه الاتجاه الليبرالي عن نفسه من أنه بغير قوى منظمة متصلة بالجماهير وبغير قدرة على الوصول إلى التجمعات الشعبية وتحريكها لمصلحة رجاله، ولكنه في ذات الوقت كان البعض من هذا الاتجاه يرفض حكم العسكريين، وكان لفصائل من هذا الاتجاه مظاهرات وتجمعات تهتف بسقوط حكم العسكر، وكانت هذه التحركات تزيد كلما قرب وقت الانتخابات للمجلس البرلماني . وحاول هذا البعض أن يصوغ موقفًا فكريًا ودعائيًا يوحد به بين التيار الإسلامي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن ثبت بعد ذلك عدم صحة هذا الزعم .

والذي حدث أنه بعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات لمجلس الشعب في شهري نوفمبر وديسمبر 2011 بفوز الإسلاميين بتياراتهم المتعددة بنسبة تقرب من 70٪ من مقاعد مجلس الشعب، وبعد أن نجح المرشح الإسلامي في انتخابات رئاسة الجمهورية في يونية 2012، وبعد أن ظهرت أخطاء التيار الإسلامي في سياسته عندما حاز الأغلبية في مجلس الشعب، ثم ظهور ضعف قيادة الدولة بعد انتخاب الرئيس وغربته عن موقعه السياسي، بعد ذلك ومعه وبالتدريج، كانت قوة أجهزة الدولة قد حسمت أمرها بالوقوف ضد حكومة الإسلاميين، وبدا ذلك في آخر عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم تزايد، وفي ذات الوقت فإن هذا الاتجاه الليبرالي الذي كان يعارض الحكم العسكري أو بالأقل يتحفظ تجاه احتمال قيامه، هذا الاتجاه حسم أمره لصالح الاتجاه العسكري، فصار جمع ممن نسميهم بالليبراليين بما يحوزون من قوة ثقافية وإعلامية في صف القوات المسلحة ضد الاتجاه الإسلامي، وقرر هذا الاتجاه التضحية بالديموقراطية كنظام انتخابي وأسلوب حكم قضاءً على احتمالات الاقتراب من الحكم للتيار الديني.

(4)

استقطب الموقف بالنسبة للسلطة السياسية بين اتجاهين؛ بين مؤسسة الدولة وأجهزتها والتيار الإسلامي، وكشف ذلك عن المعضلة التي ألقيت فيها ثورة يناير بحسبانها ثورة تستهدف البناء الديموقراطي لمصر كدولة ومجتمع .

ذلك أن التيار الإسلامي بتنظيماته القادرة على الوصول إلى السلطة بالأسلوب الشعبي الديموقراطي، هو تيار وإن كان يرتكن إلى العقائد السائدة في المجتمع بأغلبية كاسحة، فإن كوادره التنظيمية هم من الدعاة، ومشكلة التنظيمات الإسلامية السياسية في مصر أن خبرة قادتها وأعضائها في الشأن السياسي والشئون الاجتماعية لا تكفي لظهور سياسي يُفضي إلى نتائج إيجابية؛

لأن التنظيمات السياسية تحتاج لدراسات وخبرات ومعارف في شئون الحكم والسياسة تمكن من أمرين لا يقوم أي تنظيم سياسي بدونهما؛ أولهما القدرة على تحليل أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوضع برامج وسياسات للنهوض به وتسييره في شئونه الخارجية والداخلية وغيرها، وثانيهما القدرة على معرفة أوضاع الاتجاهات والتيارات السياسية والتنظيمات الموجودة على الساحة لتحديد سياسات العلاقات معهم وتقدير جمعهم وقوتهم النسبية وإمكانات الاقتراب منهم أو الابتعاد وإمكانات التحالف أو المواجهة، وذلك توطئة لجمع الأنصار السياسيين في مواجهة الخصوم سعيًا لتحقيق البرامج السياسية المرسومة .

أما رجال الدعوة فهم مستغرقون في أدائهم الدعوي لجذب المؤمنين بما يدعون إليه، وهم لا يعنيهم كثيرًا أمر من يحالفون من غير من يؤمنون بهم؛ لأنهم منصرفون لجذب المؤمنين بدعوتهم، ولذلك فهم يهتمون بما يمكن أن نسميه «الفروق» بين الاتجاهات والتيارات، ولا يعنيهم ما يمكن أن نسميه «الموافقات» بين هذه الاتجاهات. كما أنهم اعتادوا على أن يرسلوا بدعواتهم للآخرين لا أن يتلقوا منهم آراءهم وأفكارهم ومواقفهم إلا إن كان هذا التلقي في سبيل السعي لدحض حجج الآخرين والرد عليها، فهم يرسلون ولا يستقبلون ولا يتعاملون في الأساس أخذًا أو إعطاء مع الآخرين. وهذا الأداء يختلف كثيرًا عما يتطلبه العمل السياسي، وبهذا الجانب الإرسالي وحده لا يمكن إدارة شئون الحكم أو الشئون السياسية بنجاح وفاعلية. ولكن المشكلة أن التنظيم الديموقراطي الانتخابي هو ما أتى بهذا الاتجاه في عامي 2012، 2013 .

ومن جهة أخرى، فإن جهاز إدارة الدولة مارس الحكم طوال العقود السابقة لعشرات عديدة من السنين بغير أن يعتاد ولا أن يعرف قط تداولًا للسلطة السياسية من جانب قوى سياسية تعتمد في الوصول إلى قمة الدولة على انتخابات شعبية، والقوات المسلحة التي تمثل عمود الارتكاز الرئيسي فيه بعيدة

تمامًا عن هذا المضمار المتعلق بالتداول السياسي للسلطة، ولم يعتد حتى على تغيير من يقوم على رأس الدولة وتصدر منه شرعية القرارات المتخذة .

وقد تشكل الجهاز بخبرة بيروقراطية تتعلق بإدارة المجتمع في جوانب نشاطه المقررة والمختلفة من إدارة المرافق والخدمات إلى ممارسة ما يستطيعه من حماية للجماعة، دون أن يتعرف على قوة شعبية منظمة توجد في الجماعة والحكومة دون أن تنتمي إليه، وطبعًا لم يعرف قط أن قوة كهذه تتداول السلطة وتأتي للحكم لتقف على رأسه، ولا صادف هذا الجهاز قوة جماهيرية منظمة من الأهالي تحد من سلطاته في التعامل الشعبي .

ولا تكاد تزيد سنوات ما عرفته مصر من حكم بإرادة شعبية حزبية منظمة تجلس على سدة الحكم وعلى رأس هذا الجهاز على مدى عمره منذ تشكيله الحديث في بدايات القرن التاسع عشر، لا تكاد تزيد هذه السنوات على ثمانية أعوام تولى فيها حزب الوفد القديم السلطة خلال العمل بدستور 1923 حتى انتهاء العمل به في سنة 1952، وفي ثمانية أعوام متناثرة لم يزد أطولها على السنتين وبلغ بعضها شهورًا وكان عمر أحدها ثماني ساعات .

لذلك فهو جهاز لم يعتد العمل والانتظام في إدارة الشئون المصرية من خلال سلطة حكم تأتي بتداول السلطة على نحو دوري عن طريق انتخابات حرة نزيهة. وهو قد تربى بأجياله على هذا النحو السلطوي الرئاسي، وهي تربية لا تعكس فقط موقفًا ثقافيًّا، ولكنها تنعكس على أساليب العمل وخبرات التعامل به مع من هم خارج مؤسسة الحكم . لذلك فهو جهاز يحتاج لممارسات عديدة وتعديلات في أساليب العمل والثقافة المهنية لممارسته، يحتاج لذلك ولمدد طويلة حتى يستطيع أن يعدل من أوضاعه ومن تقاليد عمله التنظيمي وهي عادات وتقاليد وتشكلات ثقافية مهنية يستغرق تعديلها أزمانًا .

وهذا ما يفسر انكماش هذا الجهاز وتوتره الشديد منذ بدء الانتخابات الحرة النزيهة التي جرت في خريف سنة 2011 ثم في صيف سنة 2012، ويفسر أيضًا موقفه شبه المخاصم لمن يتولون السلطة فيه نتيجة هذه الانتخابات. وقد لاحظنا ذلك في العامين السابقين، ونلحظ تاريخيًّا أوضاعًا شبيهة لذلك في الممارسات الديموقراطية في ظل دستور 1923 وما كان صادفه سعد زغلول عند تشكيله وزارة مستندة إلى 90 ٪ من مقاعد أول مجلس نواب حر تكون في سنة 1924 ثم ما بعد ذلك خلال حكومات الوفد القديم حتى سنة 1952 حتى إن الوزارات التي جاءت بانتخابات حرة كانت عادة ما تقال ولا تستقيل، وإن استقالت تكون مضطرة.

وهذا ما حدث بشكل مختلف في انقلاب 3 يولية 2013؛ لأن ما حدث من أخطاء في التطبيق أدى إلى استرداد الجهاز الإداري للدولة عادات عمله وثقافته وأكسبه الجرأة في الرجوع عن مبادئ ثورة 25 يناير، فوأد عملية الانتخاب للمجلس النيابي التي كان من المنتظر أن تفيد الحكومة وتشرك في الحكم قوى أخرى، وعاد بالدولة إلى ما كانت عليه قبل الثورة بفعل يتخذ شكل الانقلاب العسكري ويتخذ جوهر الثورة المضادة .

(5)

والخلاصة أن القوتين القادرتين على الإمساك بالسلطة في الدولة بعد ثورة 25 يناير 2011، هما **قوة ديموقراطية** أتت بانتخاب شعبي حر، ولكن تشكيلاتها التنظيمية لم تتمرس في العمل السياسي في أهدافها وبرامجها وعلاقاتها بالآخرين وأساليب عملها؛ لأنها تشكيلات دعوية .

والقـوة الأخـرى التي تملك أسـاليب الحكم هـي **قوة اسـتبدادية** لم تعتد على العمل الديموقراطي ولا اقتنعت بالمبادئ الرئيسـية لهذا العمل من حيث تداول السلطة وتغير القيادات السياسية السيادية تغيرًا دوريًّا كل فترة محددة سلفًا .

والقـوة الثالثة المسـماة بالليبرالية ليسـت لها قدرة ذاتية منظمة على بلوغ سـدة الحكم ولا تحسب ضمن القوة الرئيسية المعول عليها، وإن كان لها دورها في تأييد إحدى القوى الأخرى للسلطة أو إبعادها عنها .

هـذه هي المشـكلة التـي قابلتهـا ثورة 25 يناير، وهـي تواجههـا إلى الآن، ولا تـزال قصة الثورة لم تتـم فصولها، فإن حركة الانقلاب التـي قامت بها قيادة القـوات المسـلحة في 3 يولية سـنة 2013 تواجـه مقاومة جماهيريـة معارضة لها ومسـتمرة على مدى الأيام والشـهور التي تقارب السنة إلى الآن، دون أن يستقر الوضع الحالي .

وإن هـذا الـصراع الدائـر الآن هو ذاته ما يتصـور بـإذن الله أن يعيد للقوتين المذكورتـين قدرتهما على التلاؤم مع هذا الوضع الجديد وعلى التعامل مع القوى الأخرى، ويكسـب كلًّا منهما الخـبرات التي تنقصه، وبه يكتسـب جهاز الدولة القـدرة على تقبل تداول السـلطة والتعامل مع القوى الأهلية الشـعبية المسـتقلة عنـه، وتكتسـب القـوى المسـتندة إلى الدعـاة خـبرة جديـدة عليها في السياسـة والتعامـل مع الآخرين ومشـاركتهم في العمل السـياسي والنشـاط الاجتماعي. ولن يكون هذا بعيدًا عما يكتشفه الليبراليون الوطنيون من حلول سياسية بحكم خبراتهم وثقافتهم السياسية .

نسأل الله سبحانه أن يبارك هذا المسعى

طـارق البشـري

تحريرًا في 25 مارس سنة 2014

الفصل الأول
مصر بعد الثورة